

## المملكة المغربية

وزارة العدل

مديرية الشؤون الجنائية والمفوض

دورية عدد: 27 س 3



من وزير العدل

إلى

السادة: - الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

- ووكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول حوادث سير خطيرة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

لقد لوحظ في الآونة الأخيرة تزايد ملحوظ في عدد حوادث السير نتج عنها وفيات وإصابات خطيرة لكثير من الضحايا فضلا عن الخسائر المادية وما ينجم عن ذلك من آثار تنعكس سلبا على ميزانية الدولة وغيرها من المؤسسات الخصوصية التي تكلفها تحملات مالية جد مهمة.

لذا بات من الضروري إيلاء هذه القضايا الأهمية البالغة وذلك بتتبع الأبحاث التي تجريها الضابطة القضائية تتبعا دقيقا وحازما حتى تكون تامة مستجمعة لكل العناصر الموضحة لظروف وأسباب ارتكاب الحادثة وتحديد المسؤوليات، هذا وتجدر الإشارة إلى أنه كلما تعلق الأمر بحادثة سير خطيرة إلا ويتعين على أحد قضاة النيابة العامة الانتقال إلى عين المكان للسهر على سير الأبحاث واتخاذ كافة التدابير والإجراءات القانونية التي يستدعيها الموقف.

كما أطلب منكم من جهة أخرى وسعيا لتسليط مزيد من الضوء على هذه القضايا بغية استكمال الأبحاث تقديم مطالبة بإجراء تحقيق في حق المتسببين فيها طبقا للمادة 83 من قانون المسطرة الجنائية والتماس عقوبات مناسبة لخطورة الفعل متى أحييت القضايا على المحكمة واستكمال طرق الطعن عند الاقتضاء.

ونظرا لما لهذه التعليمات من أهمية أهيب بكم التقييد بفحواها وإخباري بما يعترض

تطبيقها من صعوبات، والسلام.

وزير العدل

محمد بوزبع